الكبير، فقد ظلّت ارقام الموازنة العامة على حالها، أي عند مستواها الاسمي الذي كانت عليه في السنة السابقة. وهذا يعني تخفيضاً فعلياً بقيمة القوة الشرائية. أمّا أسباب الازمة، فقد اعادها وزير المالية الاردنية، د. حنا عودة، الى وجود اختلالات بنيوية جوهرية واجهها الاقتصادي الاردني، تتمثّل في عجز القطاع الانتاجي السلعي، وعجز ميزان المدفوعات الاردني، والعجز الكبير في الموازنة العامة، ووجود بطالة في سوق العمل (**المصدر نفسه**). وجاء تأثير هذه الازمة على الاوضاع في المناطق المحتلة، من الناحية العملية، من مدخلين: انخفاض الدينار الاردني، وانخفاض حجم التبادل التجاري بين الاردن والمناطق المحتلة.

ففي الجانب الأول، أدى انخفاض الدينار، اضافة الى تحديد سلطات الاحتلال كميّة الاموال الداخلة الى المناطق المحتلة بـ ٢٠٠ دينار فقط للفرد، الى تخفيض قيمة التحويلات المالية بنسبة ٧٠ ـ ٨٠ بالمئة. ويمكن ادراك حجم تأثير ذلك من معرفة أهمية هذه التحويلات في تشكيل الدخل القومي للمناطق المحتلة، حيث تشكل التحويلات ٢٥ بالمئة من عناصر هذا الدخل. يضاف الى ذلك تآكل القيمة الشرائية لهذه التحويلات بسبب ارتفاع نسبة التضخّم في اسرائيل، والتي بلغت ٢٥ بالمئة العام الماضي، وارتفاع مستوى الاسعار عموماً. أمّا في الجانب الثاني، المتعلق بالتبادل التجاري بين المناطق المحتلة والاردن، فقد قدّر الانخفاض في صادرات المناطق المحتلة الى الاردن، عبر الجسور، خلال العام الماضي، بحوالى ٦٠ بالمئة. وزاد من ضغط الازمة وتصاعدها الضرائب الباهظة التي تفرضها سلطات الاحتلال على المنتجين المحليين في الضفة والقطاع، والتي تجرى جبايتها من طريق استخدام القوة؛ وكذلك تخفيض الانفاق السنوي الذي قدّر قبل الانتفاضة بـ ١٤٠ مليون دولار، وكان آخر ما تمّ على هذا الصعيد قطع رواتب المعلّمين الحكوميين، وايقاف عمليات الانفاق على مشاريع البنية التحتية والعناية الصحية (**الطليعة**، ١٩٨٩/٢/٩).

الى ذلك، استغلت سلطات الاحتلال جميع هذه المعطيات لتدفع بالاوضاع الاقتصادية في المناطق المحتلة نحو مزيد من التدهور؛ اذ عمدت الى «اغراق السوق المالي في الاراضي المحتلة بالدينار الاردني [المتوفر لديها] من الارصدة الاردنية، التي تجمّعت [لديها] على امتداد سنوات طويلة، ممّا أحدث تدهوراً كبيراً في سعره بالنسبة الى الشيكل الاسرائيلي، [نتج عنه] انخفاض القوة الشرائية لغالبية المواطنين الى أقل من النصف، بموجب الخطة الاقتصادية الجديدة» (بشير البرغوثي، «البلاستيك في الحرب والسياسة والاقتصاد»، **الاتحاد**، ١٩٨٩/٢/٣).

في هذه الاجواء الاقتصادية الخانقة، وبالتوازي معها، جاءت أزمة تصدير المنتجات من الحمضيات الغزّية، الى السوق الاوروبية لتقتل أول محاولة تصدير، على هذا الصعيد، تتمّ بصورة مستقلة. فمنذ مطلع شباط (فبراير) ١٩٨٩، تدارس مصدّرو الحمضيات، في قطاع غزة، موضوع ايقاف هذه العملية، بعد ان تعرضت محاولتهم الاولى لمؤامرة استهدفت توجيه ضربة قوية الى المصدرين والمزارعين، على حد سواء. فقد أُخضع المصدّرون لألاعيب من جانب الحكومة الاسرائيلية ووسطاء السوق. فوفقاً لاتفاق مبرم بين الجانبين، الفلسطيني والاوروبي، تمّ ارسال ٧٥ ألف صندوق حمضيات من غزة الى اسدود، ليصار الى شحنها الى نوتردام، في هولندا؛ على ان يتم تصريف هذه الشحنة، التي يعادل وزنها ١١٠٠ طن، خلال فترة أعياد الميلاد الاخيرة ورأس السنة. لكن ذلك لم يتمّ. وما صُدِّر لم يتجاوز الألف صندوق، حيث أودع ما تبقّى منها، وعدده ٧٤ ألف صندوق، في مخازن ميناء اسدود بأجر يعادل نصف دولار للصندوق الواحد. تبع ذلك قيام السلطات المحلية بفتح ٢٠ بالمئة من الصناديق، وتخفيض أسعار الحمضيات المخصصة للعصير بنسبة ٣٠ بالمئة. كل هذا بهدف ضرب المنتوج الغزّي من الحمضيات التي تعتبر عماد الاقتصاد المحلي في القطاع. وقُدّرت الخسائر المادية الفعلية، جراء فشل، وضرب، عملية التصدير هذه، بحوالى ٣٢٠ ألف دولار. وحاولت سلطات الاحتلال استغلال الازمة للضغط على المصدّرين للقبول بربط صادراتهم بمجلس الحمضيات الاسرائيلي، فرفض المصدّرون ذلك (**الاتحاد**، ١٩٨٩/٢/٢).